

## الى السيدة وزيرة الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

### قرارات اجتماع 11 شتنبر 2025 حول وسم المنتجات البترولية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، و بعد.

تهدف آلية وضع علامات على المنتجات النفطية إلى مقاومة الاحتياى الضريبي وتعزيز الاستجابة للرهانات الضريبية المتعلقة بالمحروقات، حيث أعلنت الحكومة في مشروع قانون المالية لعام 2025، عن تبني هذه الآلية كجزء من إصلاحات جمركية كبرى، وسيتم تنفيذها بتعاون مع الوزارات المختصة.

وفي هذا الإطار تم عقد اجتماع بتاريخ 11 شتنبر 2025 بوزارة الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة بالرباط، والذي تمحور حول آلية وضع علامات على المنتجات النفطية.

وإذ نثمن عقد هذا الاجتماع لتفعيل هذه الآليات لكن عقده بحضور شركات معينة وإقصاء باقي الفاعلين في قطاع المحروقات من خلال عدم استدعاء أو مشاركة جميع الشركات العاملة في القطاع البترولي بالمغرب يثير الشكوك حول خلفيات هذا الإقصاء ومدى نجاح الوزارة في تفعيل هذه الآليات حيث يشكل هذا الإقصاء انتهاكاً للمبادئ الأساسية للشفافية والإنصاف والمنافسة الحرة والحوار.

إن القرارات الأحادية الجانب المتخذة في هذا الإطار من شأنها أن تفضّل بعض الفاعلين على حساب الآخرين، وخاصة الوافدين الجدد إلى السوق، الذين لم تتم استشارتهم أو تمثيلهم.

وعلاوة على ذلك، فإن تعيين شركة واحدة فقط لتكلف بمهمة وضع العلامات، دون مناقصة أو مشاورات مفتوحة، يثير تساؤلات حول الإجراء المتبع وشرعية هذا القرار، كما أن التكاليف المرتبطة بهذه العملية – والمقدرة بحوالي 60 درهماً للمتر المكعب – ستعكس حتماً على المستهلك النهائي. وهذا العبء الإضافي من المحتمل أن يؤثر ليس فقط على المواطنين، ولكن أيضاً على الشركات الصغيرة التي أنشئت حديثاً في هذا القطاع، والتي ستعاني من أجل البقاء والقدرة على المنافسة في مواجهة العلامات التجارية الكبرى.

لذا أسائلكم السيدة الوزيرة المحترمة،

-عن حيثيات اجتماع 2025/09/11 والقرارات المتخذة فيه؛

- ما حقيقة إقصاء بعض الشركات من المشاركة في الاجتماع المذكور؛
- عن الإجراءات التي ستتخذونها من أجل وضع إطار لحوار جاد، في احترام لقواعد المنافسة والمصلحة العامة؛

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

عبد الله بوانو